مجلس النواب

دائرة البحوث والدراسات النيابية
قسم بحوث الموازنة
تقرير

الدورة الانتخابية الخامسة
السنة التشريعية الثانية
الفصل التشريعي الاول

الملاحظات الواردة في التقرير السنوي لديوان الرقابة المالية المتعلقة بالحسابات الختامية لسنة ٢٠١٥

الباحثة
سارا عمر علي

كانون الثاني

٢٠٢٣

الملخص التنفيذي

ان الحساب الختامي لجمهورية العراق هو حساب تجميعي لنتائج تنفيذ الموازنة ، ومن خلال متابعة تدقيق الحساب الختامي للدولة في تقرير ديوان الرقابة المالية السنوي لسنة ٢٠١٥ وبحسب المادتين (٦،٧)* من القسم (١١) من قانون الادارة المالية والدين العام رقم (٩٥)لسنة /٢٠٠٤ (الملغي) ، ومن اهم الملاحظات التي تمت الاشارة اليها خلال التقرير هي التأخير في تقديم الحساب الختامي خلافاً للمادة (٦) من القسم (١١) من قانون الادارة المالية والدين العام رقم (٩٥)لسنة /٢٠٠٤ (الملغي) التي نصت (في ١٥ نيسان من السنة التالية يقوم وزير المالية باعداد الحساب الختامي السنوي لا سيما اموال الميزانية الخاصة وتقديمها الى ديوان الرقابة المالية)، علماً ان وزارة المالية لم تلتزم بالمدة المحددة اعلاه في تقديم البيانات المالية للحساب الختامي لجمهورية العراق للسنوات السابقة لغرض تدقيقها من قبل هذا الديوان، مما يؤشر عدم الالتزام بما جاء في المادة (٦) المشار اليها أعلاه.

* - المادة (٦) : في ١٥ نيسان من السنة التالية ، يقوم وزير المالية باعداد الحسابات الختامية السنوية لا سيما اموال الميزانية الخاصة ويقدمها الى ديوان الرقابة المالية العالي . وبدوره يقوم الديوان باعداد تقرير رقابي بشأن الحسابات الختامية في ١٥ من شهر حزيران . ويقوم مجلس الوزراء بتقديم الحسابات الختامية وتقرير الرقابة الى جهة تتمتع بسلطة تشريعية وطنية في ٣٠ حزيران .

- المادة(٧) : لا بد ان تكون الحسابات الختامية المتعلقة بالميزانية الفدرالية طبقاً لمحتوى وتقسيمات الميزانية ومعايير المحاسبة الدولية على ان تتضمن ما يلي: –
أ – تقرير الرقابة الخارجية الصادر من ديوان الرقابة العليا وفقاً لقانون هيئة الرقابة المالية العليا ، المعدل واجراءاته المتبعة ب – الموازنة الاولية والختامية لحساب الخزينة الموحد وخلاصة عما يجري من تقلبات خلال السنة .
ت – تقرير حول الفوارق بين ايرادات الميزانية المستحصلة والنفقات من جهة وبين تمويل العجز او استخدام الفائض .
ث – تقرير عن قروض الحكومة الفدرالية السنوي واجمالي الديون غير المحسومة بما فيها الدفعات المتأخرة .
ج – تقرير عما ينفق من احتياط الطوارئ للميزانية .
ح – تقرير عن الضمانات الصادرة من الحكومة الفدرالية خلال السنة .
خ – يقوم وزير المالية باعداد تقرير عن جميع قروض الحكومات الاقليمية والمحافظات والحكومات البلدية والمحلية .
د – المبالغ المستحقة عن عقود رأس المال .
ذ – ارباح العقود غير الموزعة .
ر – خطابات الضمان التي رصدت لها الاموال ولم تستلم السلع المرصودة لها .
ز – يقوم وزير المالية باعداد تقرير عن جميع ضمانات الحكومات الاقليمية والمحافظات والحكومات البلدية والمحلية .

الملاحظات المشتركة

١- موافقة السلطة التشريعية على الحساب الختامي:

أ- سبق وان قام هذا الديوان بارسال الكتب المرقمة بالاعداد(١٧٧٢٨،١٧٨،٢٢٨٧٦) والمؤرخة في (٢٠١٤/٩/٢٣، ٢٠١٦/١/٤ ، ٢٠١٩/٩/٣٠) الى وزارة المالية لاتخاذ ما يلزم بخصوص الملاحظات الواردة فيه ومناقشتها في مجلس الوزراء واحالتها الى مجلس النواب لغرض الموافقة عليها ، ومن ثم نشر تلك الحسابات في الجريدة الرسمية (الوقائع العراقية) ليتاح للجمهور الاطلاع عليها تنفيذاً لما ورد في المادة (٨)** من القسم (١١) من قانون الادارة المالية للدين العام رقم (٩٥) لسنة ٢٠٠٤ (الملغي)، التي نصت على (يتبع الموافقة على الحسابات السنوية النهائية من قبل الجهة التي ستكون السلطة التشريعية الوطنية نشر الحساب الختامي في الجريدة الرسمية ، إلاّ انه ولغاية تاريخه لم تصدر موافقة مجلس النواب على تلك الحسابات ، كما تم ارسال الحساب الختامي لجمهورية العراق للسنوات آنفة الذكر الى الامانة العامة لمجلس الوزراء بموجب كتاب الديوان المرقم بالعدد (٣٥٦٠/٣/٤) في ٢٠٢١/٢/١٧، مع العرض ان مجلس الوزراء قد صادق على الحسابات الختامية للسنوات(٢٠٠٥- ٢٠١١) .

ب-صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٣٦) لسنة / ٢٠٢٠ الخاص باقرار الحساب الختامي للسنة المالية /٢٠١٤ ، وتم ارساله الى مجلس النواب لغرض اخذ الاجراءات الملائمة بشأنه وفق كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان المرقم بالعدد (٤١٤١) في ٢٠٢٠/٢/٩.

٢- تقديم الحساب الختامي لسنة /٢٠١٥:-

أ- قدمت وزارة المالية الحساب الختامي لجمهورية العراق لسنة /٢٠١٥ بشكله الاولي الى ديوان الرقابة المالية وفق كتابها المرقم بالعدد (محاسبة /٢٧٩٢٢) في ٢٠١٩/١٢/٢٢ ، وقد تم اعادة الحساب بكتاب الديوان ذي العدد (١٩٣٩) في ٢٠٢٠/١/٢٧ لعدم تضمينه بعض المتطلبات الجوهرية اللازمة لاستكمال عملية فحصه وتدقيقه وامور اخرى سبق تأشيرها في تقاريرنا للسنوات السابقة لم تتخذ الاجراءات اللازمة لمعالجتها في حسابات سنة/٢٠١٥ ، واستكمالاً للمتطلبات قامت الوزارة بإعادة فتح الحساب الختامي لإجراء التعديلات على ارصدة الحساب الختامي وقدم الحساب الختامي المعدل وفق كتابها المرقم بالعدد(١٧٦٧٣) في ٢٠٢٠/١٢/٣١ ، خلافاً للمادة (٦) من القسم (١١) من قانون الادارة المالية والدين العام رقم (٩٥) لسنة/٢٠٠٤ (الملغي) التي نصت (في ١٥ نيسان من السنة التالية يقوم وزير المالية

** المادة(٨): يتبع الموافقة على الحسابات السنوية النهائية من قبل الجهة التي ستكون السلطة التشريعية الوطنية نشر الحساب الختامي في جريدة الرسمية " الوقائع العراقية" ويتاح للجمهور الاطلاع عليه.

بإعداد الحساب الختامي السنوي لا سيما اموال الميزانية الخاصة ويقدمها الى ديوان الرقابة المالية)، علماً ان وزارة المالية لم تلتزم بالمدة المحددة اعلاه في تقديم البيانات المالية للحساب الختامي لجمهورية العراق للسنوات السابقة لغرض تدقيقها من قبل هذا الديوان ، مما يؤشر عدم الالتزام بما جاء في المادة (٦) المشار اليها اعلاه.

يوصي الديوان الالتزام بموعد تقديم الحساب الختامي الذي حدده قانون الادارة المالية المشار اليه اعلاه ، ليتسنى تدقيقه ورفعه في لموعد المحدد الى الجهات المخصصة لغرض المصادقة عليها.

ب- التأخر في صدور قانون الموازنة :حيث صدر قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (٢) لسنة/ ٢٠١٥ ونشر في الجريدة الرسمية بالعدد(٤٣٥٢) بتاريخ ٢٠١٥/٢/١٦ ، خلافا للفقرة (٤) من القسم (٧)*** من قانون الادارة المالية والدين العام رقم (٩٥) لسنة /٢٠٠٤(الملغي)، وعليه قامت وزارة المالية بتمويل دوائر الدولة لشهري (كانون الثاني ، شباط) من السنة/٢٠١٥ ، وفقاً للمنشورين الصادرين عن دائرة الموازنة/ المصروفات بتاريخ(٢٠١٤/١٢/٢٥ ، و ٢٠١٥/١/٢٥) على التوالي، ولحين تشريع قانون الموازنة الاتحادية لسنة / ٢٠١٥، الامر الذي يؤثر على انسابية عمل الادارات الحكومية في تنفيذ برامجها وبالأخص فيما يتعلق بمشاريع الموازنة الاستثمارية الجديدة والمدرجة ضمن المنهاج الاستثماري لسنة /٢٠١٥ ، إذ لايمكن التوقيع على العقود المتعلقة بتلك المشاريع والمباشرة بتنفيذها ما لم يصدر قانون الموازنة .

جدول يوضح فيه أرقام القوانين للسنوات السابقة وتواريخ صدورها ونسب تنفيذ الموازنات الاستثمارية

السنة	رقم القانون	تاريخ النشر في الجريدة الرسمية	نسبة تنفيذ الموازنة الاستثمارية %
٢٠٠٥	٢٣	٢٠٠٥/٣/١٧	١٢
٢٠٠٦	١	٢٠٠٦/٢/٢	١٤
٢٠٠٧	٤	٢٠٠٧/٣/١٢	٤٤
٢٠٠٨	٢٠	٢٠٠٨/٣/١٣	٤٩
٢٠٠٩	٦	٢٠٠٩/٤/١٣	٦١,٧
٢٠١٠	١٠	٢٠١٠/٢/٢٢	٦٠
٢٠١١	٢	٢٠١١/٣/١٤	٤٥
٢٠١٢	٢٢	٢٠١٢/٣/٧	٥٦
٢٠١٣	٧	٢٠١٣/٣/٢٥	٥٨
٢٠١٤	-	-	لم يصدر قانون الوازنة
٢٠١٥	٢	٢٠١٥/٢/١٦	٨٦,٥

ان تأخير تقديم مشروع قانون الموازنة بصورته النهائية من قبل وزارة المالية يعود الى مراعاة تعديلات وتوصيات مجلسي الوزراء والنواب على مشروع القانون، لذا توصي الالتزام بالمواعيد المحددة

*** الفقرة (٤) من القسم (٧) : اذا لم تصادق الجهة ذات السلطة التشريعية الوطنية على الميزانية الفدرالية حتى ٣١ من شهر كانون الاول ، فلوزير المالية ان يصادق وعلى اساس المصدقة الشهرية ، على اموال وحدات الانفاق ولغاية نسبة ١ / ١٢ (واحد / اثني عشر) من المخصصات الفعلية للسنة المالية السابقة الى حين المصادقة على الميزانية ، وتلك الاموال يمكن ان تستخدم فقط لسداد الالتزامات والمرتبات والتقاعد ونفقات الامن الاجتماعي وخدمات الديون.

لاقرار قانون الموازنة العامة الاتحادية بحسب الموعد المحدد ضمن قانون الادارة المالية النافذ من خلال التنسيق مع الاطراف ذات العلاقة لما له من تأثير مباش على التنفيذ الفعلي لبنودها.

جـ- تضمن الحساب الختامي لجمهورية العراق لسنة /٢٠١٥ توحيد وتجميع موازين المراجعة البالغ مجموعها (٣٧١) ميزان مراجعة للموازنة الجارية ، و(٣٤٥) ميزان مراجعة للموازنة الاستثمارية تخص حسابات الموازنة الاستثمارية لدوائر الانفاق اللامركزي ودوائر التمويل الذاتي، وذلك حسب الاحصائية المقدمة من دائرة المحاسبة / قسم التوحيد وفق مذكرته المرقمة (بلا) في ٢٠٢١/١٢/٩ وكما مبين في تفاصيلها ادناه:

جدول (١) عدد الموازين (الجارية ، والاستثمارية) حتى نهاية ٣١/كانون الاول ٢٠١٥

التفاصيل	عدد الموازين الجارية	عدد الموازين الاستثمارية
دوائر النظام اللامركزي بضمنها اقليم كوردوستان	٣٥٤	٢٣٥
حساب الخزائن	١٥	١٤
حساب النقدية/دائرة المحاسبة	١	-
ادارة النقد/دائرة المحاسبة	١	-
شركات التمويل الذاتي	-	٩٦
مجموع	**٣٧١**	**٣٤٥**

جـ- بلغ عدد حسابات الدوائر الملغية والمجمدة ضمن الموازنة الجارية للسنة المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ (١١) دائرة ليس لها حركة حسابية أو ادخال قيود افتتاحية لها في الحساب الختامي ، ولم تتخذ الاجراءات اللازمة من قبل دائرة المحاسبة لغلقها محاسبياً في حينه ، وكما مبين ادناه:-

ت	اسم الدائرة
١	مستشفى العلوم العصبية
٢	محكمة استئناف بغداد/الرصافة
٣	هيئة التصنيع العسكري (الملغية)
٤	دائرة المحاسبة / المتقاعدين
٥	الهيئة العامة للمناطق الحرة
٦	الهيئة الوطنية لشؤون الالغام /أربيل
٧	تربية بغداد/ الكرخ
٨	معهد التدريب والتطوير التربوي
٩	معهد الصحة العالي/ الكرخ
١٠	مجلس الحكم
١١	رئاسة محكمة جنايات الكرادة / الحسابات

لذا ينبغي بذل الجهود والتنسيق لغلق حساباتها أصولياً

٣- ملاحظات حول الايرادات المتحققة للموازنتين الجارية والاستثمارية لسنة/٢٠١٥:-

- بلغ مجموع الايرادات المتحققة عن الضرائب السلعية ورسوم الانتاج اثناء السنة / ٢٠١٥ مبلغ مقداره (٣٩٦٣٤٤) مليون دينار (ثلاثمائة وستة وتسعون مليار وثلاثمائة واربعة واربعون مليون دينار)وتمثل نسبة (١١%) من اجمالي الايرادات عن الضرائب السلعية ورسوم الانتاج المقدرة للسنة /٢٠١٥ .
- بلغ مجموع الايرادات المتحققة عن حصة الموازنة من ارباح القطاع العام خلال السنة/٢٠١٥ مبلغاً مقداره (١٠٤٥٤٩٠) مليون دينار(ترليون وخمسة واربعون مليار وتسعون مليون دينار) ، وتمثل نسبة (٣٢%) من اجمالي الايرادات المخططة من حصة الموازنة من ارباح القطاع العام المخططة للسنة /٢٠١٥، وكما موضح في الجدول أدناه:

(مليون دينار)

نوع الايراد	تقديرات الموازنة العامة (جارية ، واستثمارية) (مليون دينار(١)	المتحقق(الموازنة الجارية)		المتحقق(الموازنة الاستثمارية)		اجمالي المتحقق (جارية ، واستثمارية) (٤)	نسبة المتحقق الى المقدر% (١/٤)
		المبلغ (٢)	نسبة مساهمة الايراد % الى الايراد الكلي	المبلغ (٣)	نسبة مساهمة الايراد الى الايراد الكلي %		
الضرائب السلعية ورسوم الانتاج	٣٤٧٥٠٧٣	٣٩٦٣٤٤	١	-	-	٣٩٦٣٤٤	١١
حصة الموازنة من ارباح القطاع العام	٣٢٣٥١٦٧	١٠٤٥٤٩٠	٢	-	-	١٠٤٥٤٩٠	٣٢

ان قانون الموازنة الاتحادية لسنة/ ٢٠١٥ لم يدعم تنوع مصادر الايراد ليؤمن موارد اضافية للخزينة العامة للدولة ، ومن أهم الملاحظات في الجدول اعلاه:

- هناك عدم الاهتمام بجانب ايرادات الضرائب السلعية ورسوم الانتاج ، وعدم المتابعة الجدية من قبل الجهات المعنية في تحصيل هذا النوع من الايرادات.
- هناك ضعف في اتخاذ الاجراءات من قبل وزارة المالية في متابعة استحصال حصة الخزينة العامة من ارباح الشركات العامة ، فضلاً عن عدم تثبيت الايرادات المتحققة على الشركات الرابحة والتي لم تسدد حصة الخزينة منذ (٢٠٠٣ ولغاية ٢٠١٥) في الحسابات الختامية للدولة.

٤- ملاحظات حول اضافة وتنزيل في بنود الموازنة الاتحادية لسنة/٢٠١٥

بلغ مجموع تخصيصات الموازنة المنقحة بشقيها (الجارية والاستثمارية) لسنة/٢٠١٥ مبلغاً مقداره (١١٩٢٩٣) مليار دينار (مائة وتسعة عشر ترليون ومائتان وثلاثة وتسعون مليار دينار)، أما بالنسبة للمبالغ الواردة في حقل الاضافة والتنزيل وفق الكشوفات المرسلة من دائرة الموازنة في ٢٠٢١/٧/٦ ، والمتمثلة باجمالي المناقلات التي جرت على الموازنة بناءاً على مفاتحات من الوزارات خلال السنة، وكالآتي:

اجمالي الموازنة المنقحة	الموازنة الجارية المنقحة (مليار دينار)	الوازنة الاستثمارية المنقحة (مليار دينار)	المبالغ المنقولة	المبالغ المضافة	المتبقي (مليون دينار)
١١٩٢٩٣	٧٨٥٤٢	٤٠٧٥٠	١١٩٤٢٩٣١	٦٠٢٢٥٠	٥٧٤٠٦٨١

والجدول ادناه يبين حجم الاضافات والتنزيلات التي جرت خلال السنة على تخصيصات وحدات الانفاق للموازنة الجارية:-

المضاف استناداً الى قانون الموازنة (مليون دينار) (١)	المنفذ من مبالغ المضاف وفق قانون الموازنة (مليون دينار) (٢)	نسبة التنفيذ % (٢/١)	المنزل استناداً الى قانون الموازنة (مليون دينار) (٣)	المنفذ من مبالغ التنزيل وفق قانون الموازنة (مليون دينار) (٤)	نسبة التنفيذ % (٤/٣)	المناقلات منفذة حسب صلاحيات الوزير المختص بالاضافة من اجمالي الموازنة الجارية (مليون دينار)	المناقلات منفذة حسب صلاحيات بالتنزيل من اجمالي الموازنة الجارية (مليون دينار)
٣٤٧٥٠٠٠	١٣٦٤١	٠,٤	٥٩١٥٠٠٠	١٨٢٩٢١	٣	٧٤٦٣٦٧٨	٧٠٠٠٥٩٥

ومن الجدول اعلاه يتبين :

- بلغت نسبة ما تم مناقلته (بالاضافة ، والتنزيل) استناداً الى قانون الموازنة (٠,٤% ، و ٣%) على التوالي من اجمالي المبلغ الوارد بقانون الموازنة ، وكما بلغت نسبة ما تم مناقلته بالإضافة ، والتنزيل (١٠% ، و ٩%) من اجمالي التخصيصات المصدقة للموازنة الجارية لسنة / ٢٠١٥، وهذا يؤشر على الضعف في اعداد الموازنة ، إذ بلغت مجموع نسبة الاضافة والتنزيل (٢٢%) الى اجمالي التخصيصات المصدقة للموازنة الجارية ، فضلاً عن ان المناقلات الصادرة وفق قانون الموازنة لم يتم تنفيذ إلاّ ما نسبته (٣,٤%) من حجم المناقلات المشار اليها بموجب القانون.

٥- <u>ملاحظات بخصوص المصروفات الفعلية بحسب القطاعات:</u>

جدول الهيكل النسبي للمصروفات على القطاعات للسنوات (٢٠١٥،٢٠١٤)

التفاصيل	المصروفات الفعلية ٢٠١٥ (مليون دينار)	الهيكل النسبي ٢٠١٥ %	المصروفات الفعلية ٢٠١٤ (مليون دينار)	الهيكل النسبي ٢٠١٤ %
القطاع الزراعي	٣٠٧٥٠٩	١	٨٣٢٨٣٦	٢
القطاع الصناعي	٢١١١٥٧٥١	٧٦	١٨٨٢٠٦٦١	٥٠
قطاع النقل والمواصلات	١٢٦٣٨٨٣	٥	١٠٤٣٩١٢	٣
قطاع المباني والخدمات	٤٨٥٧٩٧٨	١٧	١٢١٥١٢٥٨	٢٩
قطاع التربية والتعليم	٣٧٩٩٢١	١	٣٤٨٢٦٨	١
قطاع منوع مستحدث	-	-	٥٥٥٥٧٦٥	١٥
المجموع	٢٧٩٢٥٠٤٢	١٠٠	٣٨٧٥٢٧٠٠	١٠٠

تبين من الجدول اعلاه انخفاض في الهيكل النسبي للمصروفات على القطاعات (الزراعي ، النقل والمواصلات ، التربية والتعليم) والتي بلغت نسبتها (١% ، ٥% ، و ١%) لسنة ٢٠١٥ ، وهي نسبة تقارب ما تم صرفه خلال السنة / ٢٠١٤ ، مما يؤشر عدم الاهتمام بهذه القطاعات عند اعداد الموازنة على الرغم من انها من القطاعات الاساسية.

لذا من الضروري ايلاء الاهتمام بالقطاعات أعلاه وتخصيص الموارد اللازمة للنهوض بها ، لما لهذه القطاعات من أهمية للمواطنين من خلال توفير الحياة الكريمة لهم.

٦- <u>ملاحظات على مستوى الوزارات:</u>

من خلال دراسة نتائج تنفيذ الموازنة الجارية لهذه السنة على مستوى الابواب (الوزارات) ، لوحظ الآتي:

أ) ان مستوى التنفيذ لبعض الوزارات كان منخفض وبنسبة تقل عن (٧٥%) على الرغم من وجود وحدات انفاق مولت بمبالغ تزيد عن المصروفات بنسب تزيد عن (١٠٠%) كما مبين في ادناه:

جدول يوضح فيه (التخصيص المنقح ، المبالغ الممولة ، المصروف الفعلي ، ونسب التنفيذ والصرف) لنهاية سنة ٢٠١٥

الوزارة أو الجهة غير المرتبطة بوزارة	التخصيص المنقح (مليار دينار)	المبالغ الممولة (مليار دينار)	المصروف الفعلي (مليار دينار)	نسبة التنفيذ %	نسبة المصروف الفعلي للممول %
وزارة المالية	١٧٠٤٥	١٦٥٥١	٨٢٠٠	٤٨	٥٠
وزارة الاعمار والاسكان	٢٢٣	٢٠١	١١٨	٥٣	٥٩
وزارة الكهرباء	١٩١٠	٦٩٤	٦٩٢	٣٦	١٠٠
وزارة الهجرة والمهجرين	١١٨٥	٧٢٧	٦٦٥	٥٦	٩١
اقليم كوردستان	٩٢٦٧	2545	2458	27	97

ومن الجدول اعلاه نلاحظ تدني نسب التنفيذ لوزارة المالية مقارنة بالمبالغ الممولة للوزارة خلال سنة /٢٠١٥ مما ادى الى حجز مبالغ تزيد عن (٥٠%) من المبالغ الممولة والتي قاربت (٨٣٥١) مليار دينار.

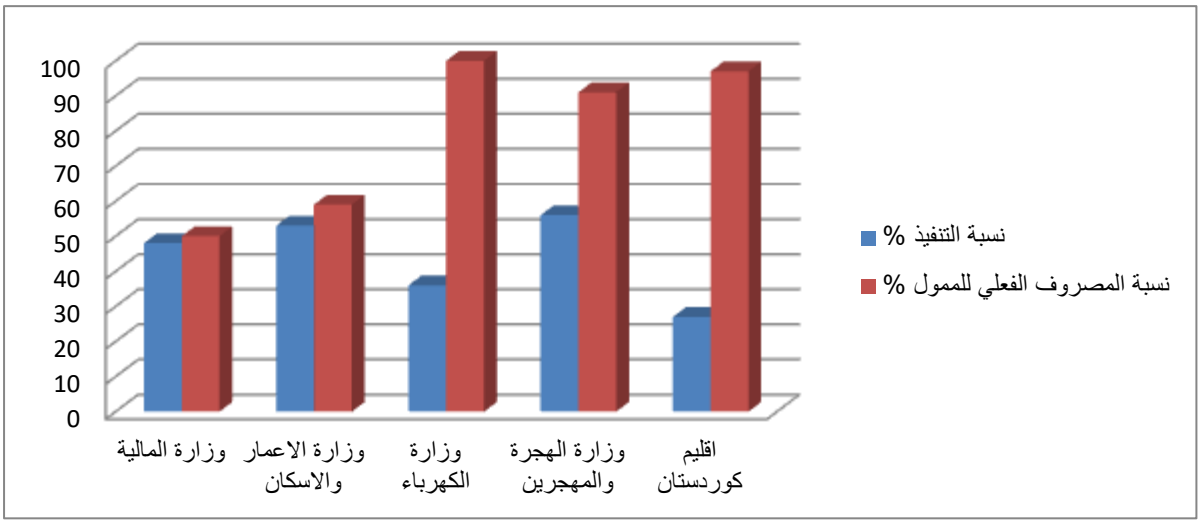

ب) تجاوزت وزارات نسب تنفيذ عالية وكما مبين في ادناه:-

جدول يبين (التخصيص المنقح ، المبالغ الممولة ، المصروف الفعلي ، ونسب التنفيذ والصرف) لنهاية سنة ٢٠١٥

الوزارة أو الجهة غير المرتبطة	التخصيص المنقح (مليار دينار)	المبالغ الممولة (مليار دينار)	المصروف الفعلي (مليار دينار)	نسبة التنفيذ %	نسبة المصروف الفعلي للممول %
وزارة العدل	٤٧٠	٣٣٤	٤٦٣	٩٨	١٣٨
وزارة التربية	٧٢٧٩	٦٨٣٩	٧١٩٦	٩٩	١٠٥
وزارة الشباب والرياضة	٩٨	٨٧	٩٦	٩٨	١١٠
وزارة الزراعة	٨٠٩	٦٥١	٧٨٧	٩٧	١٢١
وزارة التخطيط	٤٥	٣٣	٤٣	٩٧	١٣٠
مجلس القضاء الاعلى ومحاكمه	٣٨٩	١٥٨	٣٧٦	٩٧	٢٣٨

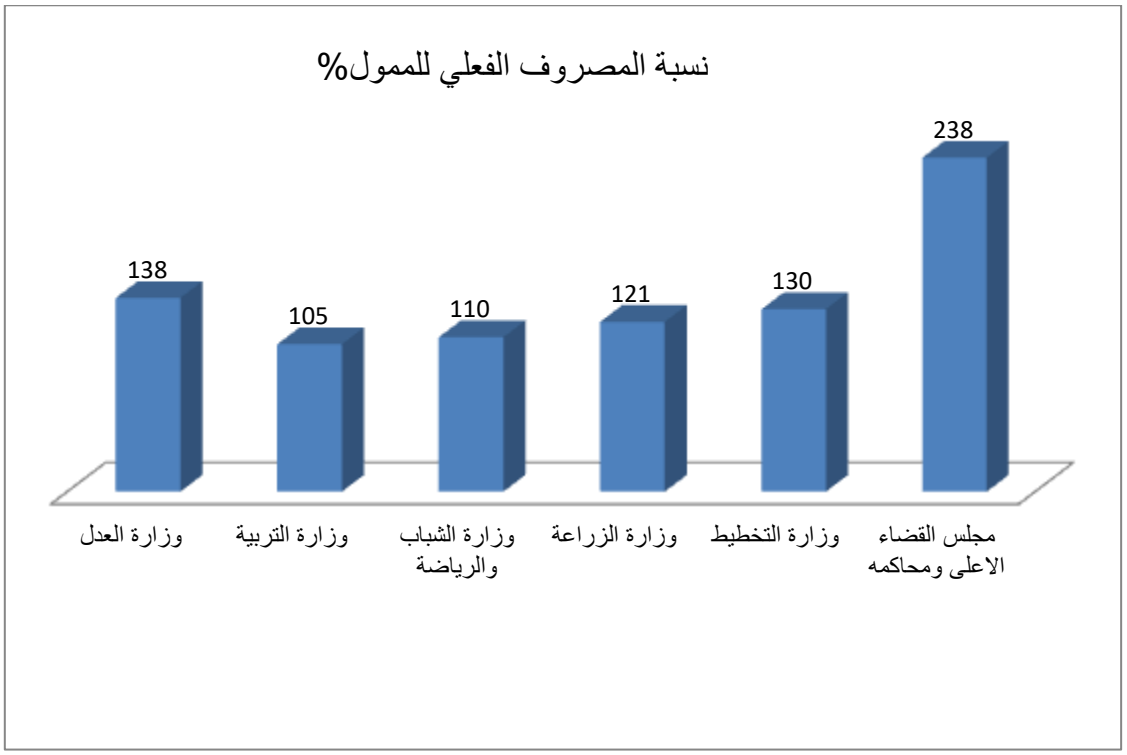

(ج) اضافة تخصيصات الى التخصيص المصدق ضمن موازنة بعض الوزارات على الرغم من عدم استنفاذ التخصيصات المرصدة لها وكما مبين في الامثلة ادناه:

الوزارة أو الجهة غير المرتبطة بوزارة	التخصيص المصدق (مليار دينار)	الاضافات (مليار دينار)	التخصيص المنقح (مليار دينار)	التنفيذ الفعلي (مليار دينار)
وزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة	٢١٩	٤	٢٢٣	١١٨
وزارة النفط	١٠٠٠	١٠٢٨	٢٠٢٨	١٠٠٥

مما يؤشر سوء التخطيط من الجهات ذات العلاقة في اعداد الموازنة واجراء الاضافات لتلك الوزرات

فضلاً عن ان حجز التخصيصات لتلك الوزارات كان بالإمكان الاستفادة منها في دعم قطاعات اخرى.

د. استحوذت بعض الوزارات على نسب مرتفعة من اجمالي الموازنة الجارية المنقحة للدولة ، حيث تبين تركز النسب الاكبر من تخصيصات الموازنة لدى تلك الوزارات، وكالآتي:

اسم الوزارة أو الجهة غير المرتبطة بوزارة	التخصيص المنقح (مليار دينار)	النسبة %	التنفيذ الفعلي (مليار دينار)
وزارة المالية	١٧٠٤٥	٢٢	٨٢٠٠
وزارة الداخلية	١١٠١٤	١٤	٩٥٨٢
اقليم كوردستان	٩٢٦٧	١٢	٢٤٥٨
وزارة التربية	٧٢٧٩	٩	٧١٩٦
وزارة الدفاع	٥٧٨١	٧	٥٤٩٧
اجمالي النسبة من الموازنة الجارية		**٦٤**	

مما تقدم نلاحظ ضعف اجراءات وزارة المالية في مراقبة عمليات الصرف التي جرت في تلك الادارات وعدم محاسبة المتجاوزين على تلك التخصيصات ، خلافاً لما جاء في القسم (١٢) (مهام وزارة المالية) المادة (١/ج) من قانون الادارة المالية والدين العام رقم (٩٥) لسنة /٢٠٠٤ (الملغي) والتي نصت على (التأكد ان منفذ الميزانية لا يتجاوز على تخصيصاته السنوية)، وفي حال عدم تلافي هذا التجاوز في موازنة ذات السنة ينبغي ان تعدل الموازنة بقانون اذا ما كان التجاوز اظطرارياً ولحالات طارئة ، وبخلافه يتحمل الآمر بالصرف مسؤولية ذلك وبمبلغ التجاوز.

٧- ملاحظات على مستوى المبالغ المخصصة والمصروفة والنسب المنفذة من حساب تنمية الاقاليم و(المحافظات):

استناداً الى المادة (٢ /أولاً/ د) من قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (٢) لسنة /٢٠١٥ تم تخصيص مبلغ (٣٥٠٠) مليار دينار (ثلاثة ترليون وخمسمائة مليار دينار) لمشاريع تنمية الاقاليم والمحافظات لهذه السنة ، ويمثل نسبة (٨,٥%) من اجمالي تخصيصات الموازنة الاستثمارية المصدقة والبالغة (٤١٢١٤) مليار دينار (واحد واربعون ترليون ومائتان واربعة عشر مليار دينار)، واشارت المادة اعلاه بان يتم توزيع التخصيص على المحافظات حسب النسب السكانية ، ومن خلال اعمال الرقابة والتدقيق تبين الآتي:-

- **جدول يبين فيه المبالغ المخصصة بالصرف من حساب تنمية الاقاليم والمحافظات لسنة / ٢٠١٥**

(المبلغ مليون دينار)

الانبار	التخصيص المنقح	مجموع المبالغ	مجموع المصروفات	نسبة المبالغ على التخصيص السنوي %	نسبة التنفيذ المالي على التخصيص %
الانبار	١٦٢٤٠٠	٤٢٤٧٥	٥٢٣٨٥	٢٦	٣٢
النجف	١٣٨٢٥٠	١٥٩٥٤	٢٤٣٨٤	١٢	١٨
المثنى	٧٩٤٥٠	٢٥٥٨٢	٤٦٥١٧	٢٧	٥٩
ديالى	١٥١٢٠٠	٣١٤٢٣	٤٢٢٩٣	٢١	٢٨
بغداد	٧٦٦١٥٠	١١٥١٦٥	٥٥٥٥٦٨	١٥	٧٣
كركوك	١٤٠٠٠٠	٣٤٧٦٤	٣٨٨٥٥	٢٥	٢٨
نينوى	٣٥٧٧٠٠	٣٣٤٤٤	٠	٩	٠
بابل	١٨٦٢٠٠	٧٤٦٥٩	٨٤٧٨٦	٤٠	٤٦
البصرة	٢٦٤٨٦٣	٢٥٨١٥٢	١٤٥٨٤٥	٩٧	٥٥
صلاح الدين	١٤١٤٠٠	٧٠٠,٦	٣٤٣٦	٥	٢
كربلاء	١١٢٧٠٠	٢٩٦٢٨	١٣١٠٤١	٢٦	١١٦
ذي قار	٢٠٠٢٠٠	٤٨٦٠٩	٣٩٦١٩	٢٤	٢٠
ميسان	١٠٧٥١٠	١٦٩١٨	٨١٩٨٤	١٦-	٧٦
القادسية	١٢١١٠٠	٢٦٣٣٨	٤٨٤٢٠	٢٢	٤٠
واسط	١٢٥٣٠٠	٢٦١١٣	٣٢٧٠٥	٢١	٢٦
المجموع	٣٠٥٤٤٢٣	٧٤٨٣٨٤	١٣٢٧٨٤١	٢٥	٤٣
اقليم كوردستان	٤٤١٣٥٠	٤٤١٤٢	٤٤١٣٥	١٠	١٠
المجموع النهائي	٣٤٩٥٧٧٣	٧٩٦٥٣١	١٣٧١٩٧٦	٢٣	٣٩

بلغت اجمالي مجموع المصروفات لتنمية المحافظات (الاقاليم) بضمنها اقليم كوردستان مبلغ مقداره (١٣٧١٩٧٦) مليون دينار (ترليون وثلاثمائة و واحد وسبعون مليار وتسعمائة وستة وسبعون مليون دينار) ، وبنسبة (٣٩%) من الاجمالي التخصيصات لهذه السنة ، مما يشير الى ضعف الوزارات في تنفيذ المشاريع على الرغم من توفير السيولة المالية.

- **جدول يبين فيه المشاريع المنفذة لتنمية الاقاليم و(المحافظات)**

المحافظة	المشروع	المصروفات الحقيقية (دينار)	نسبة التنفيذ %
اقليم كوردستان	-انشاء جسر قرب فندق ابو سنا في قضاء المركز	١٣٣٨٥٥٤٠٠٠	٣٣
	- تبليط طريق (تكية- كلني مصطفى) المرحلة الاولى	٧٧٠٢٤٤٠٠٠	٣٨
البصرة	اعداد دراسة وتصاميم لمجسرات وتقاطعات والمراكز التجارية عدد٢	٣٥٥٠٧٠٠٠٠	١١
	استحداث وحدات طوارئ وبناية اسعاف ودار لسكن الاطباء	١٦٢٦٤٠٣٠٠	١٢
ذي قار	تأهيل فلاتر مشروع ماء الناصريةالناصرية رقم/١	٩٠٧٦٦٦٢٥	٩
	انشاء مجمع ال بوهان في الشطرة	١٣٥٤٥٠٠٠	٢
واسط	انشاء طرق ريفية باطوال مختلفة في اقضية الكوت والحي والصويرة	٣٢٣٢٦٧٥٠٠	١٠
	انشاء مراكز صحية عدد ٣ في اقضية الصويرة والحي	٨٤٥٠٥٠٠٠	٢٢
	انشاء وتسقيف اسواق شعبية في اقضية الحي والصويرة	٥٨٦٦٣٢٣٥	٧
كركوك	تجهيز المراكز الصحية كافة في قطاع كركوك الاولى والثانية باجهزة تخطيط قلب	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠
	تأهيل سايلو رياض	٧٤٨٣٢٧٥	٤
الديوانية	انشاء طريق ايشان هديب بطول ٣ كم مع اكساء بالاسفلت	٢٤٨٠٠٠٠٠٠	٢٩
	تجهيز مضخات عدد٢٧٠ واغطية مانهولات	٤٦٠٠٠٠٠٠	١١
النجف	انشاء قناطر عدد ٣ في القادسية والكوفة	٣٥٠١٤٥٠٠	٢٠
	انشاء الطريق القوسي المرحلة الخامسة	١٧١٦٩٠٠٦٩٣	١٥
المثنى	انشاء مركز للحروق في السماوة	٣٦٠٩٢٩٠٤٠	٣٠
	انشاء قاطع رعاية صحية اولية مع مذخر الخضر	٩٥١٧٨٤٤٥	٢٣
كربلاء	تبطين الجداول ودمج الانهار الفرعية لمديرية الموارد المائية	٣٦٩١٨٢٧٠	٢١
	انشاء مجمع ابنية المحافظة	١١٧٩٦٢٥٠٠٠	٧
بابل	تبطين الجداول مع الفروع جدول ضخ (١،٢،٣)	٦٠٩٣٧٩٠٧	٧
	انشاء معمل تنقية البذور في ابو غريب	١٢٥٩٥٩٢٦٩	٧
ميسان	انشاء محطات بستنة لتطوير زراعة الخضروات – علي الغربي – المشرح –كميت - العزيز	٩٦٤٠٠٠٠٠	٣٢
	انشاء مسناة حجرية في ناحية العدل	٩٦٢٥٠٠٠	١٠
الانبار	تأهيل شبكات كهربائية واستحداث مغذيات في اقضية ونواحي المحافظة	١٦٥٠٠٠٠٠٠	٣٣
	تبليط شوارع رئيسية وفرعية ضمن الحدود البلدية في اقضية ونواحي المحافظة	٢٥٦٠٠٠٠٠٠	٢٦

من خلال الجدول اعلاه تبين ان بعض المشاريع المنفذة حققت نسب تنفيذ منخفضة مما يتطلب الوقوف على اسباب انخفاض هذه النسب ، ووضع الحلول التي تساعد في النهوض بعمل تلك

المحافظات ، وقيام وزارة المالية بتفعيل ادواتها الرقابية ، وذلك لوجود بعض التجاوزات على التخصيصات في بعض المشاريع .

٨- <u>ملاحظات بخصوص حساب (٣٠٠٦٠٠) والحساب السابق صندوق تنمية العراق(DFI):-</u>

بلغ رصيد حساب الـ(DFI) في ختامي سنة /٢٠١٥ مبلغ (٢٥٩٢٢١) دولار (مائتان وتسعة وخمسون الف ومائتان و واحد وعشرون دولار) وفق كتاب البنك المركزي المرقم بالعدد(٣٧١) في ٢٠١٦/١/٢٤، حيث تبين الآتي:

- ان عملية التسجيل لمعاملات الحساب(٣٠٠٦٠٠) والحساب السابق (DFI) من قبل دائرة المحاسبة /قسم اداء النقد ما زالت تعتمد على الاشعارات البنكية والبيانات الشهرية المرسلة من قبل البنك المركزي العراقي (ح/٣٠٠٦٠٠) و (ح/ DFI).
- بلغ الرصيد النقدي المدور من المعاملات الاجنبية (٢٣٦٩٤٨١) الف دولار (ملياران وثلاثمائة وتسعة وستون مليون واربعمائة وواحد وثمانون الف دولار) والذي يعادل (٢٧٦٢٨١٥٥٢٣) الف دينار(ترليونان وسبعمائة واثنان وستون مليار وثمانمائة وخمسة عشر مليون وخمسمائة وثلاثة وعشرون الف دينار) وبسعر صرف (١١٦٦) دينار لكل دولار، والذي يعادل (٢٧٦٢٨١٥٥٢٣) الف دينار (ترليونان وسبعمائة واثنان وستون مليار وثمانمائة وخمسة عشر مليون وخمسمائة وثلاثة عشرون الف دينار) وبسعر صرف (١١٦٦)دينار لكل دولار والذي تم اظهاره ضمن الحساب الختامي لسنة/٢٠١٥ ، حيث ظهر بتقرير شركة التدقيق الدولية (ارنست ويونغ) بمبلغ (٢٣٦٩٢٨١) الف دولار (مليارين وثلاثمائة وتسعة وستين مليون ومائتين و واحد وثمانين الف دولار)، والذي يعادل (٢٧٦٢٥٨١٦٤٦)الف دينار (ترليونان وسبعمائة واثنان وستون مليار وخمسمائة وواحد وثمانون مليون وستمائة وستة واربعين الف دينار) وبسعر صرف (١١٦٦)دينار لكل دولار ، وبفرق مقداره (٢٠٠) الف دولار (مائتين الف دولار) ، وقد تم توجيه المذكرة المرقمة (٢٦) في ٢٠٢١/١/٣١ من قبل ديوان الرقابة المالية لبيان اسباب ظهور هذا الفرق ، وقد اجابت دائرة المحاسبة بكتابها المرقم بالعدد(٥) في ٢٠٢١/٤/٨ بان الفرق يمثل رصيد حساب (RP) الذي تم حسابه الى حساب غلق (DFI) وفق كتاب البنك المركزي المذكور اعلاه ، وكما لم تقم شركة التدقيق بإضافته الى حساب (رصيد وعملات أجنبية)، ولم تقم بإجراء التعديلات على الكشوفات المقدمة في تسجيل العمليات الحسابية لمقبوضات ومدفوعات حساب (٣٠٠٦٠٠) ، لذا من الضروري المتابعة المشتركة مع البنك المركزي العراقي وشركة التدقيق الدولية لمعالجة الفرق وتوخي الدقة في تسجيل الحسابات.

- بلغت خطابات الاعتمادات المستندية وفق كشوفات دائرة المحاسبة / قسم دائرة النقد مبلغ مقداره (١٣١٦٧٥٤٦)الف دولار (ثلاثة عشر مليار ومائة وسبعة وستون مليون وخمسمائة وستة واربعون الف دولار) ، في حين بلغت هذه الخطابات وفق تقرير شركة التدقيق الدولية (ارنست ويونغ) مبلغ مقداره (٧٠٦٨١٩٤) الف دولار (سبعة مليارات وثمانية وستون مليون ومائة واربعة وتسعون الف دولار) اي بفارق مقداره (٦٠٩٩٣٥٢) الف دولار (ستة مليارات وتسعة وتسعين مليون وثلاثمائة واثنين وخمسين الف دولار) ، وقد تم توجيه مذكرتي ديوان الرقابة المالية المرقمين (٧٤) و(٦٦) في ٢٠١٩/٧/١٧ و ٢٠٢١/٣/٢٣ على التوالي الى دائرة المحاسبة لبيان اسباب ظهور هذا الفرق ، وبينت اجابة الدائرة بكتبها المرقمة (٤) ، و (٦) و(٤) في ٢٠١٩/٨/٢٨ ، ٢٠٢١/٤/١٤ ، ٢٠٢٢/٢/١٠ على التوالي ان الفرق تمثل كما في الجدول ادناه :

مبلغ الفرق (الف دولار)	التفاصيل
٤٠٠٣٩٤	مبالغ حساب (FMS)
٥٦٩٨٧٧٦	عقود تراخيص النفط
١٨٤	مبلغ محول الى المصرف العراقي للتجارة بموجب كتاب التمويل الرقم (١٥٨٥٥) في ٢٠١٥/٨/٢٥

حيث تم قيد هذه المبالغ ضمن فقرة حساب النفقات الاستثمارية لوزارتي الدفاع والنفط في سجلات وكشوفات وزارة المالية كما وردت في كتب التمويل الصادرة من قبل قسم الامور النقدية ، اما في تقرير الشركة فقد تم تثبيتها ضمن فقرة المدفوعات الاخرى ، وقد اظهرت نتائج فحص ودراسة الاجابة ان هنالك مبلغ متبقي من حساب الـ (FMS) مقداره (٤٨٩٢٦) الف دولار (ثمانية واربعون مليون وتسعمائة وستة وعشرون الف دولار) والمحولة بموجب كتابي وزارة المالية المرقمين (١٤٣٠٨) و (١٦١٥٩) في ٢٠١٥/٨/٣ و٢٠١٥/٨/٣٠ على التوالي ، حيث لم تقم شركة التدقيق الدولية باظهار المبالغ المتبقية من حساب الـ (FMS) في تقريرها ، وما تزال المتابعة مستمرة من قبل وزارة المالية ، إذ تم ارسال استفسار الى الشركة عن طريق البريد الالكتروني ولم ترد الاجابة لغاية تاريخه.

٩- ملاحظات حول القروض الممنوحة لشركات التمويل الذاتي (مع الفوائد)

وجود اختلاف في الافتتاحي ٢٠١٥/١/١ لقروض شركات التمويل الذاتي ، إذ ورد في الكشف المقدم مبلغ (٩٧٥٨٤٥٦٨٧٧) الف دينار (تسعة ترليون وسبعمائة وثمانية وخمسون مليار واربعمائة وستة وخمسون مليون وثمانمائة وسبعة وسبعون الف دينار) ، بينما كان رصيد قروض شركات التمويل الذاتي كما في ٢٠١٤/١٢/٣١ مبلغ (٩٧٥٤٧٤٠٤٣٢) الف دينار (تسعة ترليون وسبعمائة واربعة وخمسون مليار وسبعمائة واربعون مليون واربعمائة واثنان وثلاثون الف دينار) أي بفرق مقداره (٣٧١٦٤٤٥) (ثلاثة مليار وسبعمائة وستة عشر مليون واربعمائة وخمسة واربعين الف دينار) ، مما يشير الى عدم دقة المعلومات التي تخص قروض شركات التمويل الذاتي وافتقار قاعدة البيانات للدقة المطلوبة.

١٠- ملاحظات على الحسابات الجارية المدينة والدائنة للتمويل:-

- ظهر رصيد حساب (الحسابات الجارية المدينة والدائنة للتمويل) (مدين) بموجب قائمة المركز المالي الحكومي وللموازنتين الجارية والاستثمارية بمبلغ (٦٨١٨٤٠٩) مليون دينار (ستة ترليون وثمانمائة وثمانية عشر مليار واربعمائة وتسعة ملايين دينار) كما في ٢٠١٥ /١٢/٣١ ، في حين بلغ رصيده لسنة ٢٠١٤ مبلغ (٢١٢٩٠٨٠) مليون دينار (ترليونان ومائة وتسعة وعشرون مليار وثمانون مليون دينار) ، حيث تبين ان رصيد هذا الحساب (اغلبه مدور من السنوات السابقة) يمثل ارصدة الحسابات الجارية للتمويل بين دائرة المحاسبة والادارات الحكومية التي تقوم بتمويلها ، وبين الادارات والفروع التابعة لها ، علماً ان الرصيد الخاص بالموازنة الجارية ظهر مدين بمبلغ (٢٣٧٩٣٨٢٢٩) مليون دينار(مائتين وسبعة وثلاثين ترليون وتسعمائة وثمانية وثلاثين مليار ومائتان وتسعة وعشرين مليون دينار) ، مقابل رصيد دائن خاص بالموازنة الاستثمارية ظهر بمبلغ (٢٣١١١٩٨٢١) مليون دينار (مائتين و واحد وثلاثين ترليون ومائة وتسعة عشر مليار وثمانمائة و واحد وعشرين مليون دينار) ، مما يشير الى عدم وجود نظام مطابقة تعتمده دائرة المحاسبة وتلك الادارات في مطابقة ومتابعة حركة هذا الحساب الناتجة عن حركة التمويلات وحساب الايرادات المغلق فيما بينها ، مما تستوجب بتكثيف الجهود لمعالجة هذه الارصدة التي يجب ان يكون رصيدها صفراً لكونها تمثل حسابات متبادلة.

- وجود ارصدة مخالفة لطبيعتها المحاسبية للحسابات الجارية المدينة والدائنة للتمويل وللموازنتين (الجارية والاستثمارية) وكما موضح في الجدول ادناه:

نوع الموازنة	اسم الحساب	المبلغ (دينار)
جارية	حساب جاري بين دائرة المحاسبة ودوائر التمويل اللامركزي	(٢٣٧٧٦٣٠٢٣٢٢٠٩٥١)
جارية	حساب جاري بين الوحدات الرئيسية	(١٠٤٧٥٤٨٢٠٢٢٤٠)
استثمارية	حساب جاري بين الخزائن وفروعها	(٨١٤٤٨٣١٧٦٥٦)

يوصى باتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجة ارصدة الحسابات أعلاه والتحري عن اسباب ظهور حسابات مخالفة لطبيعتها المحاسبية.

- وجود تداخل حسابي في الحسابات الجارية للموازنتين الجارية والاستثمارية ضمن كشوفات التوحيد لسنة /٢٠١٥ وكما مبين في ادناه:

نوع الموازنة	رقم الحساب	اسم الحساب	المبلغ (دينار)
الجارية	٤٠٧٠١٠١٠٢	حسابات جارية بين دائرة المحاسبة والخزائن / الخطة الاستثمارية	٤٤٩٣٤٨٧٦٥٥٠
الجارية	٤٠٧٠٢٠١٠٢	حسابات جارية بين دائرة المحاسبة ودوائر النظام اللامركزي / الخطة الاستثمارية	١٠٩٤٣٨٨٧٣٨٤٥٠٩٣
الجارية	٤٠٧٠٢٠٣٠٢	حسابات جارية بين دائرة المحاسبة ودوائر النظام اللامركزي / DFIالخطة الاستثمارية	٥٥٢٢٠٧٩٩٦٨٣٨٤٥
الاستثمارية	٤٠٧٠٢٠٣٠١	حسابات جارية بين دائرة المحاسبة ودوائر النظام اللامركزي / DFIالجارية	٤٥٧٣٠٤٠١٥١٨٠
الاستثمارية	٤٠٧٠٢٠١٠١	حسابات جارية بين دائرة المحاسبة ودوائر النظام اللامركزي / النفقات الجارية	٨٤٦١٧٠٢٠٢٦٥٣٣٥

يوصى باتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجة تلك الحسابات اصولياً.

١١- ملاحظات حول الحسابات النقدية في الموازنتين الجارية والاستثمارية :

بلغ مجموع ارصدة الحسابات النقدية للموازنتين الجارية والاستثمارية (١٠٤١٢١٨١٢) مليون دينار (مائة واربعة ترليون ومائة و واحد وعشرون مليار وثمانمائة واثنا عشر مليون دينار) كما في ٢٠١٥/١٢/٣١ ، وهو يمثل ما اظهرته موازين المراجعة الختامية لدائرة المحاسبة والادارات الحكومية من ارصدة نقدية في الصندوق او لدى المصارف وبالعملتين العراقية والاجنبية وبخصوص هذا الحساب تبين الآتي:

- وجود فرق في حساب النقدية (عملة وودائع) الظاهر في قائمة المركز المالي الموحد بفرق مقداره (٢٥٤٢٢) مليون دينار (خمسة وعشرين مليار واربعمائة واثنين وعشرين مليون دينار) ، وقد بينت وزارة المالية / دائرة المحاسبة ان سبب ذلك الفرق هو فروقات متراكمة من سنوات سابقة ، وكما مبين في الجدول التالي:-

نوع الموازنة	قائمة المركز المالي الموحدة	كشف عملة و ودائع نقد (مليون دينار)	الفرق (مليون دينار)
الجارية	١١٥٩٦٣١٩	١١٥٩٦٩٠٩	٥٩٠
الاستثمارية	١٠٩٠٢١٢	١٠٦٥٣٨٠	٢٤٨٣٢

مما يتطلب دراسة الحسابات اعلاه ومعالجة الفرق.

- استمرار ظهور ارصدة نقدية مدورة منذ عدة سنوات دون اتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجتها اصولياً من قبل دائرة المحاسبة ، والجدول ادناه يوضح كشف بتلك الارصدة:-

نوع الموازنة	اسم الحساب	الرصيد كما في ٣١/ ١٢/ ٢٠١٥
جارية	حسابات دائنة اخرى (الرصيد النقدي المدور)	(٣٤٩٣٤٤٥١٧٨٨٦)
استثمارية	حسابات دائنة اخرى (الرصيد النقدي المدور)	١٤٢٣٤٥٧٣٢٦٢٤

يوصى باتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجة هذه الارصدة كونها تظهر رصيد الحساب اعلاه على غير حقيقته على مستوى الدولة.

١٢ - ملاحظات حول الامانات – الموازنة الجارية:

بلغ رصيد حساب الامانات الخاص بالموازنة الجارية مبلغ مقداره (٢١١٩٠٦٢٨) مليون دينار (واحد وعشرون ترليون ومائة وتسعون مليار وستمائة وثمانية وعشرون مليون دينار مليون دينار) بنسبة زيادة مقدارها (٤٧%) عن رصيده للسنة السابقة ، كما وان الرصيد تضمن مبلغ (١٦٩٤٢٩٣٥) مليون دينار (ستة عشر ترليون وتسعمائة واثنان واربعون مليار وتسعمائة وخمسة وثلاثون مليون دينار) مخالف لطبيعته المحاسبية ، ويمثل المبالغ المدفوعة بالدولار من حساب (DFI) والظاهرة في سجلات قسم ادارة النقد عن الاعتمادات المستندية الخاصة بالوزارات ، والتي سبق ان تم ايداع مبالغها بالدينار العراقي في الحساب المصرفي لوزارة المالية رقم (٧٠٠٠٩) ، والمقيدة ضمن حساب الامانات في سجلات قسم الحسابات النقدية وبزيادة مقدارها (١٩٧١٢٤٤٨٤) الف دينار (مائة وسبعة وتسعين مليار ومائة واربعة وعشرين مليون واربعمائة واربعة وثمانين الف دينار) عن رصيد السنة السابقة ، وهذا يشير الى عدم وجود تنسيق بين الاقسام المعنية في دائرة المحاسبة ، لذا يوصى بالتحقق من صحة المعالجات المحاسبية في دائرة المحاسبة بالتنسيق بين الاقسام المعنية في الدائرة ، ووحدات الانفاق ومعالجة ظهور الحساب مخالف لطبيعته المحاسبية.

المصادر :

ديوان الرقابة المالية الاتحادي – دائرة تدقيق نشاط التمويل والتوزيع ذي العدد : ب/٤/٣/٣/ ١٣٥٠٧ بتاريخ ٢١/٦/ ٢٠٢٢ – الحساب الختامي لجمهورية العراق كما في ٣١/كانون الاول /٢٠١٥.